أسئلة المقابلة

1. هل هنالك دور تنموي للمحليات خاصة في الفترة 2002م – 2006م بولايــة الخرطوم؟
2. هل هنالك مشاكل تواجه المحليات في إستغلال مواردها الزاتية؟
3. كيف تحقق الولايات تنمية شاملة بالولاية
4. معظم المحليات لم تقم بعمليات تنميــة واضـحة وذلـك للنقـص الكـبير فـي مواردها المالية هل هذا صحيح ؟
5. ماهي الرؤية المستقبلية للمحليات في ظل الحكم الفدرالي الحالي ؟

المقابلات الشخصية

المقابلة (1)

1. ممـا لاشـك فيـه أن قـانون الحكـم المحلـي لسـنة 2003م قـد أعطـى المحليات الحق في إستنباط موارد للإيرادات ، ولكـن أكـدّت التجربـة أن القدح المعلى مـن هـذه الإيـرادات تمتصـه رواتـب المعلميـن والعـاملين بالمحلية مما لايترك فرصة كبيرة لتفعيل وتنفيـذ التنميـة بمحليـات ولايـة

الخرطوم رغم ذلك نجد بعض الإشـراقات التنمويـة فـي بعـض المرافـق والطرق بتلك المحليات.

2. دائماً تتدخل سلطات الولاية للإسـتثمار بجـزء كـبير مـن المـوارد الزاتيـة والإيرادات الخاصة بمحلياتها مما يؤثر سلباً في إنفاذ مشروعات التنميـة بتلك المحليات.
3. بالطبع كلما زاد تطبيق الفدرالية بصورة دقيقة وأكثر إيجابية وتـمّ إعطـاء مزيد من السلطات والصلاحيات للمحليات يؤدي ذلك لمزيد من الفاعلية والنجاح لتلـك المحليـات دون تغـول مـن سـلطات الولايـة والملاحـظ أن دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م قد نـص علـى أربعـة مسـتويات للحكم في السودان : الإتحادي ، حكومة الجنوب ، الولايات ، المحليات.
4. تحقق المحليات تنمية متكاملة بالولاية بالتعاون المشترك والتكـاتف بيـن تلك المحليات وبالتنافس الشريف والتسابق من أجل التنميـة وكـل ذلـك في مجمله يصب في بوتقه الولاية ويقود بلاشك لتنميتها وتقدمها.
5. عدم مقدرة المحليات فـي القيـام بعمليـة التنميـة بصـورة واضـحة يعـود للنقص أحياناً في بعض الكوادر المؤهلة وأحياناً في عـدم دقـة التخطيـط وتأتي الموارد المالية في المرتبة الثالثة إذ أن معظم تلك المـوارد تـوجه كفصل أول وأحياناً تستأثر الولاية بجزء منها دون إعطاء أولوية للتنمية.

المقابلة (2)

1. صحيح هنالك تنمية ، لكن الحكومة المحلية فـي الـوقت الحـالي تفتقـر كـثير من مقومات الحكم المحلـي مـن حيـث المشـاركة ومـن حيـث إلتقـاء جهـد المواطن وجهد الحكومة وهى تقتصر هذا الدور. والأن حسب قوانين الحكـم المحلي أصبح المعتمد وريث للسلطة التنفيذية والسلطة الشعبية وهو معين أي جسم غريب على هيكل المحلية فالغى دور المجلـس التشـريعي والـدور التنفيذي.
2. نعم هناك مشـاكل تـواجه المحليـات فـي إسـتغلال مواردهـا الزاتيـة بمعنـى القسمة غير العادلة حيث أصبحت الولايـات حكومـات أي لهـا ذات المصـالح التي لدى المحلية والنقطة الثانية الإسـتيلاء علـى مـوارد المحليـات الأصـلية سواء عن الطريـق المباشـر أو غيـر المباشـر عـن طريـق القيمـة المضـافة وتعطي للمحليات حسب المزاج السياسي.
3. يحدث هذا إذا مكنت مـن السـلطة والمـوارد والمشـاركة الآن كـل نظريـات التنمية الحديثة تدعو للمشاركة فلو تحققت هـذه المسـائل يمكـن أن تكـون هنالك تنمية متكاملة.

4. هنالــك ثلاثــة أشــياء تتحكــم فــي أداء المحليــات أولاً المقــدرة الماليــة – الديمقراطية – الحرية ، إذ ظلت المحليات مكتوفة الأيدى ولابـد مـن سـلطة على العاملين من حيث التوظيف والإشراف ودون أدنى تدخل من النقابــات المهنية كنقابة التعليم مثلاً.
5. لابد من الرجـوع للأسـس والمعـايير الـتي تحكـم إنشـاء المحليـات والحكـم المحلي عموماً كنظرية في ظل سؤال ، ما المطلـوب مـن الحكـم المحلـي ولابد من إستصحاب قـانون 1951م وهـو القـانون المثـالي لنظريـة الحكـم المحلي في السودان.

التوصيات

1. إعادة النظر في تقسيم الموارد بين المحليـات بمـا يحقـق العلاقـة الإيجابيـة بين وفرة الموارد وتحسن مستوى تقديم الخدمات للمحليات.
2. لابد من إيجاد أجهزة للرقابة المالية على المسـتويين الأفقـي والرأسـي بمـا يحول دون نقص للموارد وما يترتب عليه من تدني الخدمات .
3. ضرورة الإهتمام برفع القـدرات وتحسـين مسـتواها بمـا يحقـق كفايـة الأداء وتحقيق وفرة في الإيرادات وفاعلية في التنفيذ وصولاً للتنمية الحقيقية.
4. ضبط الهياكل وحسن التوظيف وفق معايير القدر المطلوب بمـا يـؤدي إلـى تقليل الصرف الإداري بصورة وأشكالة المتعددة لصالح بناء التنمية وتحسين مستوى الخدمات.
5. لابـد مـن خطـط وبرامـج يتـم إعـدادها وفـق منظومـة معلومـات متكاملـة وصحيحة بما يحقق الرصد الدقيق للإيرادات وحسن توظيفها .
6. لابد مـن المشـاركة الشـعبية فـي إتخـاذ القـرار وتحديـد الإحتيـاج وهـذا هـو الأساس الذي يقوم عليه نظرية الحكم المحلي.

الخاتمة :

الغاية الحقيقية للموارد المالية هو تحقيق التنمية الشاملة وهـى مقيـاس لمدى كفاءة العمل الإداري وهذا الفهم يعطي مكانه وأهمية كبرى للمـوارد فـي تأثيرها على الأداء العام ، لذلك لابد مـن الإهتمـام بتخطيـط المـوارد. مـن أجـل توفير الميزانيات اللازمة لتنفيذ الخطـط والبرامـج ولابـد أن نشـير إلـى أن مـن معوقات التنمية وتعاني منها كل ولايات السودان هو نقص الموارد.

التقدم الذي ننشده لايأتي إلا عبر موارد حقيقية متوافرة مـن أجـل الأداء النوعي والذي يفضي إلى التنمية الشاملة.

(والله ولي التوفيق)

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1. محمـد الصـيرفي – إدارة المـال وتحليـل هيكلـة – دار الفكـر الجـامعي – الإسكندرية 0- 2006م
2. عوض السيد الكرسني – دراسات في تجربة السودان الفدرالية – الخرطوم – ط 1. – 2001م

3. مختار الأصم – الحكم المحلي في السودان – نشأته وتطوره وبعض قضـاياه – سودان بوكشب 0 – 1983م
4. محمـد محمـود الطعـامنه وآخريـن – الحكـم المحلـي فـي الـوطن العربـي وإتجاهات التطور – القاهرة 0-2005م.
5. شيخ الدين يومسف من الله – الحكم المحلي خلال قرن – دون ت

ثانياً : أوراق عمل

1. محمد فضل الله عيسى – مؤتمر تقييـم تجربـة الحكـم الإتحـادي – ورقـة الموارد المالية – الخرطوم 0 – 2002م .
2. ميرغنـي عبـدالعال حمـور – الحكـم المحلـي والمشـاركة الشـعبية – الخرطوم 0 – 2006م.
3. عثمان إبراهيـم شـوف – الحكـم المحلـي إلـى أيـن صـحيفة السـودان – 16/7/2007م.
4. عبدالقادر محمد أحمد – أثر تطبيق القيمة المضافة على الموارد الماليـة – الخرطوم 0-2000م.
5. تاج السر محجوب – المؤتمر التداولي الأول للمحليـات - الخرطـوم 0 – 2001م.

مؤتمرات :

6. مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام – الخرطوم 0 – 2005م.
7. المؤتمر الإقتصادي القومي الثاني – الخرطوم 0 – 1996م.
8. مؤتمر الولاة الثالث نيالا 0 – 1999م.

إصدارات رسمية :

1. الموسوعة الولائية – ديوان الحكم الإتحادي 0 – 1919م.
2. مجلة الحكم الإتحادي – ديوان الحكم الإتحادي – الخرطوم 0 – 1997م.
3. حصاد محلية الخرطوم – الخرطوم 0 – 2003م.